ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

استراتيجيات إدارة وتسيير حركية المعلومات العلمية بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية

Scientific and technical information at the Algerian University

د. أكرم بوطورة، جامعة العربي التبسي – تبسة.(الجزائر)
akrem.boutora@univ-tenbessa.dz

تاريخ الإستلام: 14/ 01 / 2022 **تاريخ القبول**: 11/ 03 / 2022 **تاريخ النشر**: 05/ 04 / 2022

ملخص:

لا يمكن الحديث عن دور للإصلاحات السياسية والاقتصادية في أي مجتمع دون الحديث عن إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية والجامعية على وجه الخصوص، فهي تعتبر الأساس الذي يبنى عليه تطوير المجتمع ككل، بدء من منظومة التربية والتعليم التي تضم الأطوار الأولى من التعليم إلى المرحلة الجامعية، إذا لا يكاد يستغني أحدهما عن الآخر، وتكمل المرحلة الأولى المرحلة الثانية وتساعد المرحلة الثانية الجامعية على إعادة بناء المرحلة الأولى بناء على نتائج البحوث العلمية فيها وبناء على الخريجين منها، فكلما زاد المستوى العلمي والأكاديمي للخريجين الجامعيين كما عنى ذلك بالضرورة تقديم مستوى علمي أفضل في التكوين في المراحل الأولى من التعليم، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تصدير مخرجات ذات مستوى علمي تساهم الجامعة في تطويرها أكثر لتعود وتساهم في دعم المنظومة التربوية ككل، وأي اختلال على مستوى إحدى هذين الحلقتين سيؤدي حتما إلى ضعف المستوى الموالي وهكذا دواليك، ولذا فإن اهتمام البرامج التنموية على مستوى الحكومة لابد أن يتأسس وبشكل كبير على إصلاح المنظومة الجامعية ليس فقط من حيث إعادة النظر في البرامج التكوينية والخطط التدريبية التي يقوم عليها النظام ولكن أيضاً من خلال إعطائها قسما أكبر من الاهتمام.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية؛ الإدارة؛ التسيير؛ حركية المعلومات، مؤسسات التعليم العالي؛ الجزائر.

***

Abstract:

It is not possible to talk about the role of political and economic reforms in any society without talking about the reform of the educational and university system in particular. They almost dispense with each other, and the first stage completes the second stage and helps the second university stage to rebuild the first stage based on the results of scientific research in it and on the basis of the graduates from it. The first is education, which necessarily leads to the export of outputs of a scientific level that the university contributes to developing more to return and contribute to supporting the educational system as a whole. The government must be based largely on reforming the university system, not only in terms of reconsidering the training programs and training plans that are being implemented on which the system is based, but also by giving it a greater part of attention, this interest is manifested in the material and moral support that the university needs as a national, economic and social institution

Keywords: *The strategy; Administration; management; Information mobility, higher education institutions; Algeria.*

1. ماهية الجامعة

الجامعة كمؤسسة تمثل أحد الركائز الأساسية في المجتمع تسعى من خلال مصالحها إلى تأدية مجموعة من الأدوار العلمية والاجتماعية والاقتصادية، وقبل التعرف على أدوارها سنتعرف من خلال هذا العنصر على مفهوم الجامعة والمفاهيم المرتبطة بها.

إن التعليم العالي المطلوب لهذا القرن هو تعليم شامل وتخصصي يرتبط بمتطلبات التنمية القوية، فلم تعد قوة الأمم تقاس بمساحة أراضيها أو بما تملكه من جيوش أو بعدد سكانها أو بما تملكه من ثروات طبيعية، ولكنها أصبحت اليوم تقاس بما تملكه من معرفة متطورة وثقافة متقدمة، وثروة بشرية متعلمة قادرة على الإنتاج والإبداع وتحقيق أفضل معدلات التنمية البشرية المتقدمة [i].

ويعرفها" رامون ماسيا(Ramon Macia)": أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين تستعمل وسائل وتنسق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا[ii]."

ويدل معنى الجامعة أنها ذات صورة ومادة، فصورتها الروح العامة والحياة الجامعية، ومادتها الفرق والمناهج والوسائل المادية والمعنوية الملائمة [iii].

لعل إعطاء تعريف موحد للجامعة أمر صعب، من حيث بأنه لا يوجد تعريف قائم بذاته أو محدد وعالمي لمفهوم الجامعة[iv]، وهذا نظرا لارتباطها بالأهداف التي أنشئت لأجلها، هذه الأخيرة تختلف من دولة لأخرى، فكل مجتمع يؤسس الجامعة بناء على احتياجاته الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تصبح الجامعة مؤسسة تكوين لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد من داخل جهازها، بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع الذي تقوم على أساسه والذي يعطيها هو وحدة ومعنى ووجود، فهي تتلقاها من المجتمع الذي يعتبر الأساس، وهو الوحيد الذي بإمكانه أن يمدها بالحياة وبالمدلول وبالواقع [v]، ويمكننا أن نلمس هذه الحقيقة، سواء في الجامعات المسماة" ليبرالية "أو الجامعات الأمريكية، أو جامعات الدول الاشتراكية– سابقا -وبغض النظر عن النظام الذي تنتمي إليه، فإن الجامعة تظل مؤسسة ذات طابع خاص، تنشد الاستقلالية لتحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة ونشرها، وهي استقلالية لا تفصلها كلية عن المجتمع، بل تظل جزءا منه، تعتريها التوترات والصراعات التي تحدث في محيطها الاجتماعي، وتتأثر بهذا المحيط سلبا أو إيجابيا[vi] .

وبالتالي كل جامعة تعكس فلسفة المجتمع الذي توجد فيه وتعمل على تلبية حاجاته الآنية والمستقبلية، ومن خلال دراسة الوثائق المتعلقة بالجامعة سمحت باستنتاج تعدد الزوايا التي يمكن من خلالها النظر إليها. فمن زاوية تعليمية هي مؤسسة تعليمية تعرض التعليم العالي، ومن زاوية اجتماعية هي مؤسسة نشاطها موجه لتلبية الطلب الاجتماعي على التكوين العالي والمساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع، ومن زاوية اقتصادية هي منشأة أضحت في مطلع القرن الواحد والعشرين تبحث عن المردودية الاقتصادية وتعمل وفق مبدأ المتاجرة، كل هذه الأمور صعبت في اعتقادنا الاتفاق بين مختلف التخصصات على تعريف موحد لها.

أما اليوم فيمكن النظر إلى الجامعة من منطلقات متنوعة، فهي منظمة اجتماعية، منشأة تحقق العلاقات الإنسانية، نظام سياسي يتوفر على السلطة، مركز لاتخاذ القارات، وبالتالي فهي " منظومة ديناميكية تحقق التوازن والتكامل مع المجتمع [vii]فالمجتمع هو منطلقها، ونهايتها، والتنمية الشاملة هي هدفها، كما تعتبر الجامعة أيضاً" :مؤسسة تعليمية ومركز إشعاع ثقافي، ونظما ديناميكيا متفاعل العناصر، تنطبق عليه مواصفات المجتمع البشري، حيث يؤثر في الظروف المحيطة به ويتأثر المجتمع." إذن فالخلاصة أن الجامعة مؤسسة تكوين وبحث في مختلف العلوم هي ناتجة من المجتمع، وهدفها تحقيق رغباته، والمجتمع هو الذي يكون الجامعة، وهي التي تكون نخبة المجتمع، فلا يمكن للجامعة العيش في إطار مختلف بل طبيعتها تحتم عليها التفتح على المجتمع والأخذ منه، وتزويده بما يحتاجه من إطارات ذات كفاءة عالية، فإذا لم تستطع تحقيق التكيف تم الاستغناء عنها وأصبح يبحث عن مصادر أخرى لتزويد نفسه بما يحتاجه من أجل التقدم والرقي.

2. مفهوم الجامعة الجزائرية حسب المشرع

جاء في المرسوم التنفيذي رقم 83 – 544 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1403 هـ الموافق لـ 24 سبتمبر 1983 والذي يتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، على أنها مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وفقا للمادة الثالثة، حددت المهنة الأساسية للجامعة بما يلي[viii]:

- تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها.
- تكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد، وفقا لأهداف محددة في التخطيط الوطني.
- تضطلع بترقية الوطنية.
- تساهم في تطوير البحث وتنمية الروح العلمية.

أما في المرسوم التنفيذي الجديد رقم 03 – 279 المؤرخ في 24 جماي الثاني سنة 1424 الموافق 05. غشت سنة 2003، والمحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها ما يلي[ix]:

المادة 2: الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

المادة 3: تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتوضع تحت وصايته.

- يحدد مرسوم إنشاء الجامعة مقرها وعدد الكليات والمعاهد التي تتكون منها واختصاصها.
- يتم تعديل تشكيلة الجامعة حسب الأشكال نفسها.
- يمكن أن تكون للجامعة ملحقات تنشأ بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية.

وجاء في الباب الثاني المحدد للمهام ما يلي:

المادة 04: في إطار المرفق العمومي للتعليم فإن الجامعة تتولى مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

المادة 05: تتمثل المهام الأساسية للجامعة في مجال التكوين العالي على الخصوص فيما يأتي:

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.
- تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث في سبي البحث.
- المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها.
- المشاركة في التكوين المتوصل

المادة 06: تتمثل المهام الأساسية للجامعة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الخصوص فيما يلي:

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- ترقية الثقافة الوطنية ونشرها.
- المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية.
- تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني.
- المشاركة ضمن الأشرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف واثرائها.

وما يميز هذا المرسوم هو الإشارة وبوضوح خلال المادة الأخيرة منه إلى نشر الإعلام العلمي والتقني، والذي يعبر عنه في هذه الدراسة من خلال المعلومات العلمية والتقنية، والتي تعبر عن تلك التوازن بين المعلومات النظرية والتطبيقية، مما يدل على وعي المشرع الجزائري بوجود ميدان كامل من المعلومات يرتكز عليه البحث العلمي، كما أشار المشرع خلال نفس الوظيفة إلى تثمين نتائج البحث كأحد المهام الأساسية للجامعة، وإن كان تثمين نتائج البحث ليس وظيفة الجامعة في حد ذاتها إذ أنها لا تملك القدرة على تثمين نتاج بحوثها، بل لابد أن يساهم في هذه العملية الشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون، بل يكون على الجامعة أن تعمل على تنميتها وتطويرها وترقيتها والسهر على تطبيق المنهج العلمي في إعدادها، وهذا ليس بالتثمين حسب رأينا.

وحسب المشرع الجزائري يصبح للجامعة الجزائرية دور يتجاوز حدود نقل المعرفة أو التعليم بشكله البسيط الذي تمثله المراحل الدراسية السابقة كالثانوية، والتي لا يناط بها تحريك العملية التنموية في المجتمع أو تطوير الروح الوطنية والمحافظة على القيم المجتمعية ونشرها، فالتكنولوجيا مثلا هي مجرد امتداد آخر للمجتمع، تحمل ثقافته ومشاكله وطموحاته، وهذه التكنولوجيا ماهي إلا ناتج بحوث علمية سهرت الجامعات على الإعداد لها وتنفيذها، فهي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تساهم في إعطاء الحلول وتنفيذ المشاريع للمجتمع الذي تحيا فيه. ويمكن من خلال ذلك استخلاص:

أولا :تقديم تعليم عال، تكوين متخصص ودائم للقوى البشرية اللازمة للتنمية الوطنية في المهن والوظائف المختلفة. والتخصصات المطلوبة في جميع ميادين العلم والمعرفة. وقد حققت الجامعة الجزائرية هذا المطلب بشكل مُرض ٍعلى الأقل من حيث تطوير الكم .وذلك بإعداد وتوفير الأساتذة، لأن الأستاذ حجر الأساس في العملية البحثية والقائم بها .بوصفه ناقلا للمعرفة والخبرة ومنظما لنواحي النشاط، المؤدية إلى اكتساب المعارف لدى الطلاب الذين يعتبرون الإطارات المستقبلية.

ثانيا :تطوير البحث العلمي وتنمية وخلق الروح العلمية لدى الطلاب والأساتذة على السواء. والعمل على إرساء قواعده واستمراريته .وهذا ما لم تصل الجامعة الجزائرية إلى تحقيقه حتى الآن .وذلك لعدم توفر المناخ المساعد على البحث سواء تعلق ذلك بالجانب المادي أو المعنوي .فالمستوى المعيشي للأستاذ أحسن ما يقال عنه أنه متوسط .أما الجانب المعنوي، فهو تقريبا غائب وهذا نابع أصلا من نظرة المجتمع والنظام للعلم والعلماء وللباحث المثقف عموما.

على الرغم من ذلك فإن التركيبة السياسية للبلاد لم تعط للأستاذ الجامعي قدره الذي يستحق خلال سنوات طويلة من البحث والجهد، بحيث بقي وضعه السيء يؤثر وبشدة على مستويات أداءه، بحيث لم يعد يسعى إلى المنافسة أو التفرد أو تحقيق الجودة بقدر ما أصبح يسعى نحو تلبية متطلبات حياته اليومية والتي تبقى هي أيضاً بعيدة المنال.

ثالثا :ترقية الثقافة الوطنية والإنسانية والنشاط الفكري بصفة عامة .بما تملكه الجامعة من رصيد ثقافي وعلمي وبيداغوجي .وبما تضمنه من كفاءات فهي مجتمع المثقفين والعلماء .وهي قبل غيرها معنية بهذا الموضوع، والذي تنعكس فيه الشخصية الوطنية للمجتمع الذي تعيش فيه وتزدهر .فهي القادرة على احتواء التراث الوطني والقومي والعالمي والعمل على إحيائه بفضل ما تكتسبه من مفكرين وأساتذة.

والجامعة كمؤسسة تعليمية، تتكون من هي:

أ-**الموظفون الإداريون**: كل مؤسسة تحتاج إلى تنظيم إداري وهيكل تعمل من خلاله على تحقيق أهدافها، يقوم على التدرج الهرمي للسلطة الذي يضبط علاقات الرئيس بالمرؤوسين داخل التنظيم الإداري للجامعة. وتبعا لهذا التسلسل الهرمي تتوزع الأوامر والتعليمات والقرارات داخل الجامعة. وبالنسبة للمؤسسة الجامعية، مستويات تتعلق بالمسؤولية والسلطة، تتوزع بالتدريج من القمة إلى القاعدة على مجموعة من الأفراد، من حيث التنظيم الإداري، الذي يبدأ من مجلس مديرية الجامعة في أعلى القمة وهو أحد الأجهزة المركزية في الجامعة، إلى أبسط العمال الإداريين الذين يقومون بتنفيذ العمليات في أدنى القاعدة الإدارية ويختص العمال الإداريون لتسيير الشؤون الجامعية من الناحيتين الإدارية والمالية، وهؤلاء لا تربطهم أية علاقة تقريبا بالأمور البيداغوجية، وإنما يعملون على تسيير أوضاع الموظفين والعمال المادية والإداري.

ب-**العمال البسطاء:** وهؤلاء يختصون في الأعمال البسيطة كالنقل والخدمات...الخ وقد تكون لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بكل فئات العاملين في الجامعة، الإداريين منهم والتربويين وحتى الطلبة في كثير من الأحيان.

ج-**الأساتذة العاملون في التدريس**: وهؤلاء يمثلون الفئة المهنية بالجامعة، ويقومون بتنفيذ العمليات التعليمية الجامعية وهم على نوعين: فئة تباشر العملية التدريسية، وفئة تشرف على حسن سيرها من بعيد، مثل عمداء الكليات، ورؤساء الأقسام ونواب مدير الجامعة كل حسب نطاق صلاحياته.

إن الفئة الثانية تعتبر جزءا من فئة العمال الإداريين، من حيث توكل إليها مهام إدارية، أما الفئة الأولى، فتناط بها مهمة العمل التربوي والتعليمي وتعتبر الأكثر احتكاكا بالطلاب من جهة، وبالعمال الإداريين من جهة أخرى. ذلك أن عملهم يتطلب منهم – كما هو مفترض – أن ينسقوا بين عملهم كمدرسين وبين ما تطلبه منهم الإدارة من تعليمات، واستجابة للقوانين والأنظمة التي تؤطر أعمالهم التربوية.

3. مهام الجامعة

تساهم الجامعة في شكل أساسي في تطوير المجتمع عن طريق خلق محور للتنوير المعرفي والعلمي، والذي يساهم في وضع الأسس التي تقوم عليها التنمية الوطنية وتساعد بذلك على تطوير المعارف، فهي كمؤسسة تتأثر وتؤثر وبشدة في المحيط التي تنتمي إليه، خاصة المحيط الجغرافي، تؤثر وتتأثر اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قيادته الفنية، المهنية والسياسية[x].

ويمكن تحديد مهام الجامعة بشكل عام كما يلي:

- الاهتمام بنشر المعرفة عن طريق دعم مجدالات التعليم العالي والبحوث العلمية ذات الجودة التطبيقية، وتطوير المعلومات العلمية والتقنية المساهمة في إثراء المجتمع.
- صياغة البحوث ونواتج البحوث العلمية المتمثلة في براءات الاختراعات ومقالات العلمية التي تقدم إضافة عامة أو متخصصة للمعرفة الإنسانية.
- تزويد المجتمع بالمتخصصين والمؤهلين للقيام بمختلف مصالح الدولة وتطوير القطاعين العام والخاص.
- العناية بالعلم الحديث منهجا، ومحتوى وتطبيقا، والاعتماد عليه في إعداد المختصين، وفي مواجهة المشكلات بالبحث العلمي.

بما أن الجامعة لا تعمل في فراغ اجتماعي وثقافي، فإن لها مهام هي في الأساس جزء من طبيعة وجودها، وقد أوضح" بارسونز "صاحب التحليل البنائي الوظيفي بأن النظام الجامعي يمثل نظاما متكاملا في حد ذاته بكل ما يمثله هذا المفهوم من خصائص، ومن بين هذه المهام نذكر:

أ) المهمة الوظيفة التربوية:

تمثل التنشئة العلمية والاجتماعية في مراحلها الأولى محاولة غير إرادية لعزل الفرد عن الوسط الاجتماعي والسياسي المحيط به، بل وتخلق له بيئة اصطناعية – إن صح التعبير – تلقنه من خلالها بعض الصفات المتوافرة في المجتمع والتي تجعله فردا له نفس الصفات التي يتمتع بها بقية الأفراد، بحيث لا يمكن للفرد أن يندمج في مجتمعه دون عملية التنمية الاجتماعية التي يتم من خلالها نقل القيم الاجتماعية من جيل إلى جيل وتجعله في آن واحد يدرك الحياة عبر مفاهيم بسيطة، وتنطلق هذه العملية في حد ذاتها، أو في حدها الأدنى ضمن المجال الأسري ومن ثمة المجال المدرسي، وتتواصل لتأخذ أبعادها الحقيقية في الجامعة حيث تترسخ أكثر

فأكثر، وعند التحاقه بالجامعة يشرع في الاحتكاك الواقعي بالقيم الاجتماعية، باعتبار أن الجامعة هي أساس الاتصال بين مختلف الأجيال التي يمثلها كل من الطلبة والأساتذة، وباحتكاكه هذا يتوقف عزل الفرد عن القيم الاجتماعية والمجتمع بصفة عامة، إذ أنه من خلال دراسته يتعرض لكثير من التيارات الفكرية والقيم الاجتماعية والثقافية، مما يسمح له، ويقوده في آن واحد إلى بلورة أفكار متطورة أكثر تركيبا، وواقعية للأشياء إلى جانب هذا فإن العملية التربوية ضمن الجامعة لا تقوم فقط بتدعيم قيم المسؤولية الاجتماعية عند الفرد، بل تعمل أيضاً على تأكيد المسؤولية الذاتية للطالب في فهمه للمعارف التي تدرس له، وإلزامه على التدرب، وذلك عند القيام ببعض البحوث المستقبلية حتى يتسنى له التحكم من ناحية العلم، ولا تقوم الجامعة بنقل القيم الجامعية من وجهة نظر سلبية، وإنما تعمل على إيجاد موقفا تحليليا ونقديا من منظور علمي، وعليه فإن الجامعة من خلال نقلها للمعارف من جيل إلى جيل تعمل على حفظ القيم وتعطي للطالب إمكانية الفهم فهما علميا، وانتقاديا.

ب) المهمة الاجتماعية:

إن أي بناء إنساني ومجتمعاً بشرياً يحتاج ضمن تكوينه إلى مجموعة متنوعة من المهارات الفنية والعلمية التي تمثل عجلة القيادة في رحلة التنمية الوطنية الخاصة به، بحيث تتمثل مهمة الجامعة من الناحية الاجتماعية في إعداد القوى العمل للتكفل بمتطلبات المجتمع، سواء كانت علمية أو مهنية من تخصصات ذات متطلبات خاصة كالطب إلى تخصصات أخرى تقنية كالهندسة أو الميكانيك، وقد اضطلعت الجامعة من الناحية التاريخية بدور التكوين في مجال القانون، وهي المراحل الأولى التي تلي تكوين المجتمعات المتحضرة والمتعلقة بالتعرف على الحقوق والواجبات، خاصة مع التطور الصناعي والذي أضحت العلاقة فيه بين المصنعين واصحاب رؤوس الأموال والنقابات العمالية تحتاج إلى الكثير من التكوين في مجال القانون، ووفرت الجامعات بذلك المعرفة النظرية التي كان يحتجاها المجتمع مما قدم انعكاسات إيجابية على عملية التنمية.

ت) المهمة الثقافية:

تساهم الجامعة إلى جانب المهام أو الوظائف السالفة الذكر في قيامها بمهمة أخرى ترتكز على الحفاظ على القيم الثقافية التاريخية، وتحديد المفاهيم الثقافية والعقيدية التي يتبناها المجتمع، فالجامعة باعتبارها مؤسسة علمية، تتخذ البحث العلمي القائم على الموضوعية، والإمبريقية مثلا أعلى لها، فهي في الأساس مؤسسة محافظة تعمل على حماية القيم الاجتماعية، وترسيخ دعامتهم للنظام الاجتماعي القائم

ث) المهمة أو الوظيفة التعليمية:

إضافة إلى المهام التي سبق ذكرها، هناك المهمة أو الوظيفة التعليمية، حيث تعمل الجامعة على تكوين، وإعداد المختصين الفنيين والمهنيين والعلميين وحتى الروحيين اذا ما عنينا الجانب الديني الذي ترعاه الجامعات الدينية حسب ديانة كل دولة، كما تعمل من جهة أخرى على دعم ورعاية البحوث العلمية، وتشجيعها بغية خدمة المجتمع، وتحقيق التطور العلمي، كما تعمل في هذا المضمار على تطوير برامجها،

ومناهجها لرفع مستواها لأداء دورها التعليمي على أحسن وجه، لكونها تنهض داخل المجتمع بأدوار كبيرة لأغراض متنوعة :ثقافية، اجتماعية، اقتصادية وتكنولوجية، وقد تكثر أو تقل حسب إمكانيات الجامعة.

4. المعلومات العلمية التقنية في إطار الجامعة

تلعب المعلومات العلمية والتقنية دورا بالغ الأهمية في التكوين الجامعي، من خلال نشر الاعلام العلمي والتقني وتعزيز دور البحث العلمي في التكوين، عن طريق تلقين الطلبة أسس التعامل مع المعلومة ومنهجية البحث عنها.

- **المعلومات العلمية والتقنية وفعالية التدريس في الجامعة**

تنبع كفاءة وفاعلية التعليم لأي نظام من مقدرته على تحقيق أهدافه بأقل قدر من التكاليف أو بأقل حجم من الموارد، ولكن الوصول إلى ذلك يواجه العديد من العوائق، خصوصا عندما يعتاد العاملون في أي مؤسسة تعليمية كالجامعة على أداء معين[xi].

وتعرف فاعلية نظام التعليم العالي على تحقيق أهداف المجتمع الذي وجد النظام من أجل خدمته .ومن الأهداف التي وجد من أجلها التعليم العالي :الوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة بالكم والكيف المناسبين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك بعض المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس فاعلية التعليم العالي، ومنها :معدل البطالة بين الخريجين، الهجرة الخارجية لخريجي الجامعات، التراكم التكنولوجي المحلي ومدى قدرة الخريج على القيام بواجباته عند اندماجه بسوق العمل[xii].

كما يمكن قياس فعالية التعليم الجامعي والتكوين الأكاديمي بمدى جودة المعلومات العلمية والتقنية من خلال ملامستها لمشاكل المجتمع ومدى قربها من الواقع، إذا أن نتاج البحوث العلمية والأعمال العلميات والملتقيات والمؤتمرات وحتى براءات الاختراع التي لا تساعد في حل مشاكل المجتمع تدل وبوضوح على ضعف مخرجات البحث العلمي وضعف المعلومات العلمية والتقنية المتاحة عبرها من حيث قدرتها على تجسيد الواقع.

وفي هذا السياق سيتم التركيز على كفاءة وفاعلية التعليم العالي نظرا لأهمية ذلك وحساسيته بالنسبة للتمويل .فحصول الجامعة على مصادر تمويل جديدة من المؤسسات الاقتصادية التي تتطلع إلى جودة معلوماتها العلمية والتقنية يتطلب منها إثبات كفاءة وفاعلية أدائها للجهات الممولة بتطوير التعليم العالي.

ووجود فعالية في الأداء سيحفز إلى ظهور القطاع الخاص في التعليم العالي، الأمر الذي يفتقد في الجزائر تحت مسمى مجانية التعليم، وبسبب غياب القطاع الخاص، الذي سيكون توظيف للنوعية مصدرا هاما لتحفيز المستثمرين في الاستثمار في هذا القطاع، ويحفز الطلبة على الدراسة فيها حين يرون أن أبواب التوظيف ستكون مفتوحة لهم في حال حصولهم على هذه الشهادات ذات القيمة الاكاديمية. ويمكن تفعيل دور الجامعة من خلال المعلومات العلمية والتقنية عن طريق:

- تطوير نظم المعلومات العلمية والتقنية والبيانات المتوافرة للجامعة للاستخدام على مستوى هيئة التدريس، الطلبة، الباحثين، وأيضا المجتمع ومؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.
- استخدام طرق متقدمة في تحليل المعلومات والبيانات الإحصائية.
- إدخال إصلاحات على نظم الحوافز المادية والمعنوية السائدة في المؤسسات الجامعية.
- التأهيل المستمر للجهاز الأكاديمي والإداري للجامعة.

ولتقويم كفاءة وفاعلية الأداء الإداري والأكاديمي، فإن هناك عددا من المعايير التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك منها.

- نسبة عدد الطلبة الخريجين إلى عدد الطلبة الكلي في الجامعات، فكلما زادت هذه النسبة من سنة إلى أخرى كان أداء الجامعة في تقدم وتحسن ومعدلات توظيفهم.
- الاستخدام الأمثل لمرافق وموارد الجامعة من حيث عدد مرات استخدام الوحدات الدراسية يوميا وأسبوعيا، العبء الدراسي لعضو هيئة التدريس، عدد الأبحاث السنوية التي يجريها عضو هيئة التدريس.
- تحقيق وفرات الحجم الاقتصادي الكبير ويتمثل ذلك من خلال تناقص متوسط الكلفة الجامعية للطالب.

- **المعلومات العلمية والتقنية والبحث لدى الطالب الجامعي**

الطلبة هم شباب، والشباب فئة عمرية، تشغل وضعا متميزا في بناء المجتمع، وهم ذات حيوية وقدرة على العمل والنشاط، كما أنها تكون ذات بناء نفسي وثقافي يساعدها على التكيف والتوافق، والاندماج، والمشاركة بطاقة كبيرة، تعمل على تحقيق أهداف المجتمع، وتطلعاته[xiii]، بحيث يمكن الاعتماد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلالهم، ومن خلال الإعداد الجيد لتكوينهم الجامعي ووضعهم في الطريق الصحيح، ولا يكفي أثناء هذه المرحلة الاعتماد على الوسائل التقليدية في تدريس شباب من الألفية الجديدة، فأنت لا تستطيع حل مشاكل اليوم بحلول الأمس، ونفس الشيء يتعلق بالتدريس، فلا يمكن تقديم المعلومات التي كانت تقدم ذاتها أيام النظام الكلاسيكي وبنفس الطريقة ثم نتوقع بعد ذلك نجاح نظام التعليم الجديد، إن المعلومات العلمية والتقنية لا بد أن يكون لها دور ودور كبير وفعال أيضاً في إعداد المنظومة الجامعية المستقبلية، ليس عن طريق تكديس المعلومات فوق بعضها البعض وحشو أذهان الطلبة الجامعيين بمعلومات تقليدية متقادمة، ولكن عن طريق تقديم معلومات علمية وتقنية حديثة لهم، متميزة سريعة ومركزة.

ويعرف الطالب الجامعي أيضاً على أنه ذلك الشخص الذي يمثل مرحلة هامة من مراحل العمر، ألا وهي مرحلة الشباب، فهم ظاهرة اجتماعية أساسا، تشير إلى مرحلة من العمر، تعقب مرحلة المراهقة وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضحة وتبدأ بالبلوغ، وتنتهي بالرشد واكتمال النضج، فهي بهذا عملية عضوية في بدايتها، وظاهرة اجتماعية في نهايتها[xiv] وهم مدخلات ومخرجات العملية التعليمية الجامعية[xv].

- **دور المعلومات العلمية والتقنية في تفعيل هيئة التدريس**

المؤسسة الجامعية بوصفها مؤسسة علمية بحثية، تحتاج في أداء مهمتها إلى كثير من العناصر التي تساعدها على بلوغ أهدافها، فهيس تحتاج إلى قاعدة تربوية عالية، وركائز تنظيمية واضحة المعالم ومرنة بما فيه الكفاية لكي تواجه التغيير ومتطلباته وتتغلب على السرعة الكبرة التي تواجهها تطور العلوم، والمرونة إذا لا تتعلق بالهياكل ولا بالقوانين وحدها، ولا بالعلاقات الاجتماعية التي تربط بين أفرادها، بل تتعلق أساسا بهية التدريس الجامعي فيها، وهم فئة الأساتذة والباحثين ، هؤلاء الذين يعتبرون حلقة الوصل الأهم بين البحث العلمي والمجتمع، هؤلاء الذين لا بد أن يتمتعوا بكل المرونة المطلوبة والخبرة المطلوبة والرغبة في البحث العلميين والقدرة على الاستفادة من نتائج البحوث العلمية والمعلومات العلمية والتقنية المتاحة في سبيل تحقيق التنمية، وهؤلاء الذين لا يتوقف دورهم كما يبدو للكثيرين في القيام بالعملية التلقينية ذاتها التي يقوم بها الأستاذ في مرحلة التعليم الأساسي والتي تتضمن عملية جامدة لنقل المعرفة، إن الباحثين وهيئة التدريس ملزمون اليوم باستثمار أفضل للمعلومات العلمية والتقنية المتاحة عبر مخابر البحث التي يتنمون إليها، مطالبون بالتعامل مع البحث العلمي بطريقة تسمح بالاستفادة منه، مطالبون بتفعيل دورهم في المجتمع عن طريق الالتفات إلى همومه ومشاكله، وليس اقتراح برامج تكوين لأنها تخدم فقط أهدافهم، واقتراح مشاريع بحث فقط لانهم يرغبون بها، واقتراح ملتقيات ومؤتمرات فقط لأنها تعالج جانبا من أطروحة دكتوراه يعملون على إنجازها. فهم يتعاونون مع طلبتهم في سبيل التعرف على الطريقة الأمثل لاستخدام المعلومات العلمية والتقنية التي ينتجونها حتى تجد مكانها ضمن مشاريع وخطط التنمية في الوطن وليس مكانا بين أرفف الكتب في المكتبات الجامعية.

فالمدرس فيما يرى" جون دوي "هو ذلك الذي يدرب طلابه على استخدام الآلة العلمية، وليس الذي يتعلم بالنيابة عنهم، وهو الذي يشترك مع طلابه في تحقيق نمو ذاتي يصل إلى أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة[xvi] بحيث يصبح التعلم والتعليم منهج حياة وطريقة تستحق أن تتبع وليس عملية آلية تقوم على الفعل ورد الفعل.

إن مهمة التعليم العالي الأساسية هي تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالتدريس، والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة، وتنظيم وإدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا[xvii].

لكن الشكوى في هذا المجال هي أن خريجي الجامعات بل العاملين بالتدريس فيها، إنتاجيتهم متدنية مقارنة بنظرائهم في مناطق كثيرة من العالم، وبالتالي فهم يمثلون عبئا ماليا واقتصاديا كبيرا دون عائد مناسب، إذ لا بد من إعادة التوازن لمؤسسات التعليم العالي في ضوء متطلبات الحياة في القرن الذي لاحت بشائره. وإعادة التوازن للتعليم العالي يقتضي إعادة النظر فيما يلي:

-اختبار الطلاب وتزايد نسبة المقبولين منهم.

-إعادة النظر في المناهج الجامعية وما بعدها.

إعادة النظر في إعداد الأستاذ الجامعي

- **دور المعلومات العلمية والتقنية في تطوير الأهداف الجامعية**

لبناء البرامج وتطويرها يجب القيام بخطوات وإجراءات عملية انطلاقا من التوجهات الحديثة التي تقترح أشكال مختلفة من طرائق بناء البرامج تتميز بعدم الاقتصار على المادة الدراسية وحدها، كما هو الشأن في المفهوم التقليدي لبناء البرامج، هذا المفهوم الذي ينظر فيه للبرنامج على أنه مجموعة مقررات دراسية تقدم للطلبة في القاعات والمدرجات الدراسية، دون الأخذ بعين الاعتبار لميولاتهم وحاجاتهم وقدراتهم، ولا الواقع الذي سيواجهونه بعد إنهاء تعليمهم.

على العكس فإن التوجهات والمفاهيم الجديدة التي تحاول بناء برنامج أكثر شمولية تأخذ بعين الاعتبار مكونات العملية التكوينية الأخرى من أهداف وطرق وأساليب، والأهم من هذا كله تأخذ في عين الاعتبار المعلومات العلمية والتقنية الحديثة المتاحة، وهذا يعني أنه لابد أن تتوفر في برامج التكوين التقنية التي تسمح للطالب الوصول بسرعة وحرية للمعلومات العلمية والتقنية، والحرية التي تسمح له باختبار الأفضل منها، والقدرة على التمييز بين المعلومات الصحيحة والأخرى المغلوطة في ظل الكم الهائل من هذه المعلومات، كما تتضمن وسائل البحث وجمع البيانات. اذ ان المعلومات العملية والتقنية من وجهة نظرنا هي الاسا الذي من خلاله يمكن بناء شخصية متفردة للطالب ومساعدة هيئة التدريس في بناء برامج تكوين أكثر فعالية، فالبرنامج ليس مجرد إطار شكلي، نحاول من خلاله مدى قدرتنا على وضع أهداف قريبة وبعيدة المدى، بل هو عبارة عن مضمون، ومهما كان البرنامج التكويني معدا بطريقة جيدة ومراعيا لكل العناصر، إلا أن المضمون الفارغ والذي لا يعبر عن الواقع ولا يعبر عن مشكلات المجتمع الحالية والتي تعبر عنها المعلومات العلمية والتقنية أصدق تعبير، كل برنامج تكويني وهدف جامعي لا يراعي هذه النقطة سيبقى مجرد عملية تلقينيه لا علاقة لها بأهداف الجامعة ولا بأهداف التكوين الجامعي.

وتحديد الأهداف بدقة ووضوح يمثل الأساس السليم لكل نشاط جامعي هادف والمصدر الدقيق لتوجيه العمل التعليمي والعلمي والبحثي نحو ما ينبغي تحقيقه من نتائج للتعليم المرغوب فيه. بحيث يمكن اعتبار الأهداف الجامعية أهم مكونات المنهج التكويني، وذلك نظرا لأن جميع العناصر المتبقية الأخرى تعتمد عليها حيث تم اختيار لمحتوى والخبرات التكوينية وتنظيم كل منهما في ضوء المنهج نفسه، كما يعمل عنصر التقويم على التأكد من تحقيقها[xviii].

إن الهدف التدريسي يمثل المخرجات المتوقعة لمنظومة التدريس سواء كانت هذه المنظومة مقررة دراسيا أو برنامج دراسي وفي الأدب التربوي هناك تعريفات عديدة للأهداف التدريسية منها أنها تعبير وصفي لما ينبغي أن يتعلمه المتعلم أو أن يكون قادرا على فعله على عملية التدريس.

وتعبر أهداف التدريس الجامعية عن نتاجات التكوين المتوقعة لأحد الدروس وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين المستويات الثلاثة الهداف التدريسية تأخذ شكل علاقة هرمية يظهر خلالها الارتباط والتواصل فتحديد أهداف الدرس التي يرتبط بتحديد أهداف البرنامج ككل وينتج في ضوئها وتحدد أهداف الوحدة الدراسية يرتبط بتحديد أهداف المقرر النهائية.

- **دور المعلومات العلمية والتقنية في تطوير عملية التدريس:**

تلعب المعلومات العلمية والتقنية دورا بالغ الأهمية في تطور العملية التعليمية ككل، من خلال النهوض بطرق التدريسية التقليدية وإتاحة الفرصة أمام الأساتذة الجامعيين في تطوير مستواهم العلمي والفني بطريقة تسمح لهم بتوصيل المعلومة بشكل اسرع وأوضح وأفضل، الأمر الذي يتناسب وسلسلة الإصلاحات التي قامت بها الوزارة الوصية على مشروع التعليم الجديد مما سبق القول في عناصر سابقة من هذه الدراسة، نظرا لأن هذا الأخير يحتاج إلى ديناميكية عالية وسرعة وفعالية في الأداء تختلف من حيث الفكرة العامة عن الطريقة التقليدية فثي التدريس، من حيث استخدام الوسائل والتفاعل مع التكنولوجيا، نرى ذلك من خلال السرعة التي يتم بها تحديث برامج التكوين والتي كثيرا ما تكون سنوية، حيث أن برامج التكوين في معظم التخصصات كثيرا ما تكون عرضة للمراجعة السنوية من طرف الأساتذة أعضاء فريق التكوين، وإعادة عرضها على خبراء الندوات الجهوية، وتحديثها يعني ضمنيا تغيير محتوى المادة العلمية وتغيير الطرق التي يتم بها التدريس في الجامعة ، مما يستدعي من الباحثين أنفسهم تغيير طرقهم التقليدية في التدريس وتطويرها بالمعلومات العلمية والتقنية اللازمة، ذلك أن هذه المعلومات هي وحدها كفيلة بتطوير مستوى الباحثين في عمليات التدريس.

والطالب حال التحاقه بالجامعة لا يمتلك الروح العلمية التحليلية النقدية بسبب متطلبات المرحلة السابقة للتعليم وعدم اكتمال نضوجه الفكري في مراحل تعليمه المكبرة، ولذا يصل إلى الجامعة وهو مازال صفحة بيضاء تتطلب من أساتذة الجامعة أن يضعوا عليها عناصر البحث العلمي الصحيحة، فطريقة التدريس تؤثر في البرامج وتؤثر في الطالب وتؤثر في عملية التدريس ككل لتخلق المبادرة بدل السلبية، والابداع بدل التبعية.

وتتعدد طرق التدريس وتتنوع تبعا لتنوع موارد الجامعة التي يحتاج بعضها إلى الحفظ والاستظهار ويحتاج بعضها الآخر إلى الممارسات العلمية والتجارب، ويحتاج نوع ثالث إلى الإبداع والتحليل والاستنباط ...لكن لكل واحدة من هذه الطرق مزايا وعيوب.

والتدريس الفعال هو التدريس الذي يمكن الطلبة من اكتساب مهارات معارف ما اتجاهات يستمعوا بها والتكوين الفعال يؤثر بالطلبة ويظهر في سلوكهم في مراحل لاحقة من حياتهم ويعمل على صقل شخصياتهم على النحو الذي ننشده[xix].

الشروط والمواصفات التي تجعل من التدريس فعالا أي الشروط الواجب توفرها في طريقة التدريس

- أن ترتبط ارتباط وظيفيا بالهدف المطروح.
- أن تجعل الطالب ايجابيا ومشاركا فعالا في الموقف التكويني.
- أن تكون العملية التكوينية الجامعية ديمقراطية بالشكل الذي يسمح بتبادل الرأي.
- أن يكون الطالب قادرا على النقد والتحليل والتركيب والاستنتاج.
- أن يتزود الطالب بالمعرفة عن طريق إرشاده وتوجيهه في التوصل لهذه المعرفة.
- أن يكون الطالب في موقف المتلقي بل في موقف يعطي رأيه بكل صراحة ووضوح دون إكراه.
- أن تنمي عند الطالب شخصية متكاملة عقليا واجتماعيا وحسيا وحركيا.
- أن تتصف المعلومات التي يحصل عليها الطلبة بالديمومة فترة طويلة دون نسيانها.
- أن تكون مناميه لمستوى الطلبة التحصيل والعقلي.
- أن تثير الدافعية والتشويق والانتباه عند الطلبة

فاعلية الأستاذ: هي مدى ما أحرزه الطلبة من تقدم نحو تحقيق الهداف التكوينية المعنية، إذا أردنا قياس فعالية الأستاذ علينا أن نقيس سلوك طلبته وليس سلوكه شخصيا.

قدرة الأستاذ وكفايته: هي مجموعة من المعارف والإرادات والمبادئ التي يحملها ويؤمن بها والتي يوظفها في تدريسه وهو القادر بواسطتها على انجاز نتائج مرغوبة.

فاعلية التدريس: هناك طرق عدة وأساليب متنوعة لزيادة فاعلية معلم ورفع مستوى الإنجاز عند الطلبة ومستوى العلمية التكوينية بشكل عام مع استثمار وقت الأستاذ في الجامعة

ويمكن تصنيف طرق التعليم الجامعي إلى طريقتين، الطريقة التقليدية والتي تتضمن طرق التدريس الطرق الكلامية والإيضاحية والعلمية، والمدخل الحديث الذي يشمل الطرق القائمة على المشروعات والتعليم القائم على حل المشكلات والتعليم المبرمج.

6-1--1. مدخل التعليم التقليدي في الجامعة:

هذا المدخل هو المدخل التقليدي المتعلق والموجود بمعظم دول العالم الثالث، هذا المدخل الذي يقوم أساسا على عملية التلقين والحفظ وإعادة البضاعة العلمية كما هي دونما زيادة أو نقصان، هو المذهب الذي يقوم على التكرار والحفظ، فهو عملية تلقي وعكس للمعلومات العلمية والتقنية المقدمة من الأستاذ، وكل هذه العملية تدور حول فلك واحد وهو الانتقال من سنة إلى سنة عن طريق استثمار هذه المعلومات في مكان واحد الا وهو الامتحانات السداسية والسنوية، بحث يعمل الطالب على تلقي المعلومات بطريقة لا تسمح له بالتفاعل معها ولا إيجاد تصور للمكان الذي سوف تستخدم به في الحياة الواقعية، مما يجعله يلفظها بطريقة لا ارادية مستخدما لا فقط في فترة الامتحانات ومحوها من الذاكرة بعد مضي الحاجة اليه بأسبوع أو أسبوعين على الأكثر، كما تزيد هذه الطريقة من رفع حالة الاعتماد على الغير، بحيث يتوقف عن البحث والعمل ويكتفي فقط بالمعلومات المقدمة إليه.

هذه الطريقة على طول سنوات التعليم من المراحل الأساسية إلى الثانوية إلى الجامعية تخلق مع مرور الوقت نوعا من التبعية للآخر تتجلى حتى في ردة فعل أبناء دول العالم الثالث نحو العالم الخارجي، من خلال التوقف عن محاولة الابداع والابتكار وانتظار فقط ما يأتي من الدول الغربية بسبب الإحساس بالعجز الناتج عن عدم وجود أي حقيبة معلوماتية لدى الطالب المتخرج بشهادة الليسانس وحتى الماجستير، وهي الحالة التي تكاد تلاحظها في كل متخرج من الجامعة حين محاولته تذكر ماذا استفاد خلال سنوات التحاقه بالجامعة.

ومن هنا نلاحظ أن دور المعلومات العلمية والتقنية من خلال طرق التدريس التقليدية هامشي جدا ولا يتجاوز دور المعلومات العلمية أو المعلومات التقنية، أو حتى المعلومات اليومية متكررة الاستعمال.

6-1--2. مدخل التعليم الحديث في الجامعة:

تبحث المؤسسات الاقتصادية والشركاء الاجتماعيون للمؤسسة الجامعية عن مهارات خاصة لدى الطلبة المتخرجين والذين يفترض بها توظيفهم لتسيير مصالحها، هذه المصالح التي قد تهدد في حالة الإخفاق في التسيير أو الإدارة أو عدم القيام بمهامهم على أكمل وجه، مما يؤثر وبشدة على العلاقة الثنائية التي تجمع الجامعة بالمؤسسات الأخرى، وطبعا فالفضل في هذا الخلل يعود حسب رأي كثير من الباحثين إلى طرق التدريس الجامعي التقليدية والتي كما سبق القول في العنصر السابق من هذا الفصل لا تؤدي إلا إلى مزيد من التبعية والتراخي وتعزيز ثقافة الجهل، عكس ما تتطلبه المؤسسات الحديثة من قدرة على الاستنباط والتحليل والاستنتاج المنطقي.

لأجل هذا شرعت كثير من الجامعات خاصة بالبلدان المتقدمة في تبني طر ق المدخل الحديث والتي من بينها التكوين القائم على المشروعات ومنها[xx]:

التدريس الجامعي القائم على طريقة المشروع: وهي الطريقة التي تمكن الطالب من اكتساب القدرات والمهارات والخصائص الشخصية عن طريق الشروع في إعداد مشروع ما وإنجازه، حيث يعتبر نشاطا جماعيا يسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعي، ويأتي دور المعلومات العلمية والتقنية في هذه الطريقة من خلال إعادة استثمار نتائج البحوث السابقة والمشاريع السابقة في دور المعرفة والانطلاق في مشاريع جديدة بحيث لابد من توفر الشروط التالية في هذه الطريقة:

- محتوى المشروع يجب أن يستمد من الواقع الاجتماعي وأن يستثمر المعلومات العلمية والتقنية المتاحة في محيطه الخاص لأنها الأقرب تعبيرا عن مشكلاته.
- يتم معالجة المشكلة بنفس الأسلوب أو على الأقل الأسلوب المشابه بالأسلوب الذي تعالج به في الحياة الواقعية.
- الوسائل المستخدمة في المشروع يجب أن تكون نفسها التي يتطلبها المشروع في الواقع.

التدريس القائم على حل المشكلات: وهي فرع من فروع طريقة المشروع ذلك أن طريقة المشروع تهتم بمشاريع المشكلات ومشاريع المهارات أو المشاريع البنائية، تعتمد هذه الطريقة على تنظيم العمل التكويني

بطريقة نضع الطالب أمام مشكلة يجب عليه ايجاد الحل المناسب لها وذلك باستخدام إمكانياته العقلية والذهنية.

تتمثل خصائص هذه الطريقة في:

- أن تستمد المشكلة من الواقع، وتكون متصلة كل الاتصال مع الحيا ة خارج محيط الجامعة.
- أن تكون معبرة فعلا عن مشكلة واقعية من الحياة.
- يجب عرض المشكلة بالصورة نفسها التي تعرض فيها في الحياة.

التدريس الجامعي القائم على التعليم المبرمج: وهي الطريقة التي تعتمد على أجهزة تدريسية خاصة تسهل التعليم أو كتيبات ذات تعليم خاص، تتمثل خصائص هذه الطريقة في:

- في كل مرحلة من مراحل التعليم يتم عرض جزء واحد من المعلومات وتكون المراحل مع بعضها البعض برنامج التعليم.
- إذا استوعب المتعلم المرحلة الأولى ينتقل إلى المرحلة الثانية.
- تتتابع المراحل تتابعا دقيقا، يشبه التتابع الملاحظ في أداء العمل في منصب عمل ما في الواقع المهني.
- ينصب الاهتمام على تعلم الصحيح وليس على سرعة التعلم.
- يتم تحديد معيار للأداء قبل بداية التكوين، إذا تمكن المتعلم من الوصول
- إلى ذلك المعيار ينتهي التكوين، أما إذا لم يتمكن من الوصول إليه فإنه يعاد تدريبه على البرنامج.

خاتمة

تعتبر المعلومات العلمية والتقنية من خلال كل ما سبق من بين أهم العناصر التي تحقق البناء الثقافي والعلمي والاجتماعي للجامعة، كعضو أساسي مارك في تحقيق التنمية والطنية، ليس فقط بسبب أهميتها للبحث العلمي بشكل مباشر، بل أيضا بسبب قيمتها الاقتصادية، مما يتطلب من جميع عناصر الجامعة التظافر معاً من أجل تطوير دورها في الحياة العلمية، والجزائر كدولة لا تزال في طريق النمو، تحتاج كما تحتاج إليه بقيتها في هذه المرحلة إلى إعادة النظر في القيمة الفعلية التي تقدمها للبحث العلمي، من خلال المخصصات المالية والمادية والبشرية التي تقدمها له، ذلك أنه لا نهضة ولا تطور دون الجامعة، ولا دور للجامعة دون البحث العلمي، ولا بحث علمي دون المعلومات العلمية والتقنية، ويتركز دور الدولة بشكل أساسي في دعم الجهود الرامية إلى تطوير دور المعلومات في الجامعة، و تطوير دور المعلومات العلمية والتقنية في الجامعة الجزائرية يأتي من تفعيل دور المؤسسات الوطنية التي تعنى بتثمين البحث العلمي في الجزائر، من خلال وضع البحث في إطاره الصحيح، وتوجيهه نحو خدمة أغراض المجتمع الذي يتواجد فيه، وإخراج الجامعة من البرج العاجي الذي تتواجد فيه، من خلال ربطها بمشاكل المجتمع.

فالمعلومات العلمية والتقنية تلعب دورا أساسيا في خدمة التكوين الجامعي، من خلال تطوير مستوى الباحثين، ولكن دورها يبقى محدودا جداً في الجامعة الجزائرية، فالتكوين الجامعي، يعتمد على مصادر أخرى

بعيدة كل البعد عن المعلومات العلمية والتقنية المتاحة عبر الجامعات الجزائرية، بسبب نقصها، ضعفها، قلة إتاحتها وقلة انتاجها، وبعدها عن متطلبات البحث العلمي في الجزائري، مما دل على أن تطوير الجامعة الذي يأتي من تطوير التكوين الجامعي يبقى دون المستوى المطلوب طالما أن المعلومات العلمية والتقنية لا تؤدي دورها كما ينبغي ضمن الجامعة

وعليه ختاما نقول أن المعلومات العلمية والتقنية في الجامعات الجزائرية لا تؤدي دورها كما ينبغي، وان مكانة البحث العلمي في الجزائر لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، وسياسة الإصلاحات الجامعية التي كان من المفترض أن تصحح نقائص النظام الكلاسيكي عقدت الوضع أكثر فأكثر، ذلك أن التفكير في نظام الإصلاحات جاء بشكل مراحل، في حين كان الاجدى التفكير بنظام كنظام، والنظام لا يأتي إلا ككل متكامل، ولا يأتي بأنصاف الحلول، كما أن الوضع الاقتصادي ساعد في تأزيم الوضضع، فالوضع الاجتماعي والاقتصادي للأستاذ الجامعي ورغم التحسنات الكبيرة التي طرأت عليه مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه لا يزال أقل بكثير من جراننا في دول المغرب العربي، فالبالحث الجامعي الجزائري لا يكاد يجد بدء من التضحية بحياته العلمية أو الاجتماعية في سبيل الأخرى، طالما أن الوضع المالي لا يتيح له الاهتمام بلهما معا، ومشاكل السكن والنقل والاجر كلها عوامل اجتماعية تضغط عليه وبشدة، وتحول دون تطويره لبحثه العلمي كما ينبغي، ومن ثم تفقد حلقة إنتاج المعلومات العلمية والتقينة واحدا من أهم عناصرها وهو المصدر الأساسي لها، بحيث تبقى البحوث العلمية بشكل عام تتم فقط بشكل نظري بحت ولاغراض الترقية والتاهيل وزيادة الجانب المالي، مما يكاد يفرغ البحث العلمي من محتواه الحقيقي.

على هذا الأساس لا بد من:

– الاهتمام أكثر بالبحث العلمي من خلال زيادة المخصصات المالية له، وإعطاء قيمة أكبر لمؤسسات المعلومات في الجزائر من خلال القوانين التي تنظمها أو من خلال أخصائي المعلومات العاملين بها والمسؤولين على اتاحة المعلومات العلمية والتقنية.

– رفع قيمة المخصصات المالية للبحث العلمي في الجزائر والاهتمام بقطاع المعلومات ورسم سياسة وطنية واضحة للمعلومات ودعم الجهود الرامية إلى الرفع من قيمة الجامعة من خلال الاهتمام بالباحثين من الناحيتين المادية والمعنوية.

– الاهتمام بتثمين البحث العلمي ليس من خلال الوكالات الوطنية والجانب الشكل ولكن من خلال تطبيق مخرجات البحوث العلمية في أرض الواقع، خاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي لا يكاد يرى لبحوثها أثر في الحياة العامة للمجتمع، رغم الأهمية الكبيرة جداً لها والتي يناط بها تطويره من كل النواحي.

– دفع عجلة التكوين الجامعي بالنسبة للباحث والأستاذ من خلال تدعيم التكوين داخل الوطن وخارج الوطن.

- إعادة النظر في برنامج الإصلاحات الجامعية من خلال تحديثه بما يتماشى مع المجتمع الجزائري أو تغييره تماما مادام لم يقدم للبحث العلمي في الجزائر إلا مزيدا من الناتج الخام نفسه والذي لم يرق قبل إلى المستوى المطلوب.

- توجيه عمل مخابر البحث الجامعية الجزائرية ودعمها من الناحية المادية والمعنوية والاهتمام أكثر بناتجها الخام في المجتمع والاقتصاد.

الإحالات والمراجع :

[i] رمزي أحمد، عبد الحي. التعليم العالي والتنمية. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2006 ، ص 77

[ii] بن زروال، فتيحة. مصادر ومستويات الإجهاد المهني لدى الأستاذ الجامعي واستراتيجيات المرشد، النفسي في علاجه والوقاية منه، مذكرة ماجستير : إشراف لوكيا الهاشمي: جامعة قسنطينة: 2002 ص11

[iii] باربرا ماتيرو وآخرون. ترجمة حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد الخطايبة، الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع،2002 ، ص259

[iv] لوكيا، الهاشمي وآخرون. إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية. منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2001. ص77

[v] بن أشنهو، مراد، تر. عائدة أديب بامية. نحو الجامعة الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1981. ص3

[vi] فضيل دليو وآخرون. الجامعة تنظيمها وهيكلتها، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة، العدد الأول،1995 . ص 209-210

[vii] النجار، فريد. ادارة الجامعات بالجودة الشاملة. القاهرة: اجتراك للنشر، 2000. ص11

[viii] مرسوم تنفيذي رقم 83 – 44 المؤرخ في 17 ذي حجة 1403، الموافق لـ 24 سبتمبر 1983، المادة 3.

[ix] مرسوم تنفيذي رقم 03-279 ممضي في 23 غشت 2003. يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها. عن. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. عدد 51 مؤرخة في 24 غشت 2003، الصفحة 4

[x] العيسوي، محمد عبد الرحمان. تطوير التعليم الجامعي. القاهرة: دار المعارف، [د.س]. ص43

[xi] مدكور، علي أحمد. التعليم العالي في الوطن العربي :الطرق والمستقبل. القاهرة: دار الفكر العربي،2000. ص 196

[xii] المرجع نفسه. ص 198

[xiii] علي سعد، إسماعيل. الشباب والتنمية في المجتمع السعودي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999. ص 37

[xiv] تركي، رابح. أصول التربية والتعليم. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990. ص 242

[xv] عبد الرحمان، عبد الله محمد. سيسيولوجيا التعليم الجامعي: دراسة في علم الاجتماع التربوي. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991. ص 245

[xvi] ولد خليفة، محمد العربي. المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية: مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1989. ص 197

[xvii] مدكور، علي أحمد. التعليم العالي في الوطن العربي :الطرق والمستقبل. القاهرة: دار الفكر العربي،2000. ص187

[xviii] بوعبد الله، لحسن وآخرون. تقويم العملية التكوينية في الجامعة :دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1998. ص.17

[xix] راتب قاسم، عاشور. المنهج بين النظري والتطبيق. الأردن: دار المسيرة، 2007. ص 289.

[xx] بوعبد الله، لحسن وآخرون. المرجع السابق ص.42